

Distr.
GENERAL

A/52/373
17 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون
البند ٨١ من جدول الأعمال

صون الأمن الدولي

تنمية علاقات حسن الجوار فيما بين دول البلقان

تقرير الأمين العام

المحتوياتالصفحة

٢	مقدمة	-	أولا
٢	الردود الواردة من الحكومات	-	ثانيا
٢	فرنسا		
٤	إيطاليا		
٥	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة		

أولا - مقدمة

١ - في دورتها الخمسين، اعتمدت الجمعية العامة، القرار ٨٠/٥٠ باء المؤرخ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ المعنون "تنمية علاقات حسن الجوار فيما بين دول البلقان"، وقد طلبت الجمعية في ذلك القرار إلى جميع دول البلقان أن تسعى إلى تنمية علاقات حسن الجوار وأن تضطلع باستمرار بأنشطة انفرادية ومشاركة، ولا سيما بتدابير لبناء الثقة حسب الاقتضاء، وبخاصة في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ وأكدت أهمية قيام دول البلقان جميعها بتعزيز التعاون فيما بينها في جميع الميادين؛ وحثت على إعادة العلاقات فيما بين جميع دول منطقة البلقان إلى حالتها الطبيعية.

٢ - كما طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل التماس آراء الدول الأعضاء، ولا سيما دول منطقة البلقان، وآراء المنظمات الدولية، فضلا عن الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة بشأن تنمية علاقات حسن الجوار في المنطقة والأنشطة الوقائية والتدابير الرامية إلى إقامة منطقة سلم وتعاون مستقرة في البلقان بحلول عام ٢٠٠٠، وأن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين.

٣ - ووفقا للطلب السالف الذكر، وجه الأمين العام في ٨ أيار/ مايو ١٩٩٧ مذكرات شفوية يلتمس فيها من الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية، والأجهزة المختصة في المنظمة المعلومات ذات الصلة بهذه المسألة. ويتضمن الفرع الثاني من هذا التقرير الردود الواردة اعتبارا من ٨ آب/ أغسطس ١٩٩٧. وأية ردود أخرى ترد بعد ذلك التاريخ ستنشر بوصفها إضافة لهذا التقرير.

٤ - وفي ٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٩٧، بعث الممثل الدائم لليونان لدى الأمم المتحدة رسالة إلى الأمين العام يوجه فيها انتباهه إلى إعلان نيسالونيكى المتصل بعلاقات حسن الجوار وبلاستقرار والأمن والتعاون في البلقان، المعتمد في اجتماع وزراء خارجية بلدان جنوب شرق أوروبا، المعقود في نيسالونيكى، باليونان، يومي ٩ و ١٠ حزيران/ يونيو ١٩٩٧، وقد عُمم الإعلان بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن تحت الرمز A/52/217-S/1997/507 بتاريخ ١ تموز/ يوليه ١٩٩٧.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

فرنسا

[الأصل: بالفرنسية]

[٢٢ تموز/ يوليه ١٩٩٧]

١ - استجابة للفقرة ٧ من القرار ٨٠/٥٠ باء المتعلق بتنمية علاقات حسن الجوار فيما بين دول البلقان، الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الخمسين بمبادرة من جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة،

التي تطلب إلى الأمين العام أن يواصل التماس آراء الدول الأعضاء، ولا سيما دول منطقة البلقان، وآراء المنظمات الدولية، فضلا عن الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة، بشأن تنمية علاقات حسن الجوار في المنطقة والأنشطة الوقائية والتدابير الرامية إلى إقامة منطقة سلم وتعاون مستقرة في البلقان بحلول عام ٢٠٠٠، تود فرنسا أن تبلغ الأمين العام الآراء التالية:

٢ - إن فرنسا مقتنعة بأن إقامة علاقات حسن الجوار بين دول منطقة البلقان ومساهمة هذه الدول مساهمة وثيقة في آليات التعاون بالقارة الأوروبية تمثلان بالقطع عاملا مشجعا لاستقرار هذه المنطقة ولتقاربها مع باقي القارة الأوروبية.

٣ - وتلاحظ فرنسا بارتياح أن الجمعية العامة تطلب إلى جميع دول منطقة البلقان في الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٨٠/٥٠ باء، أن تسعى إلى تنمية علاقات حسن الجوار وأن تضطلع باستمرار بأنشطة انفرادية ومشاركة، ولا سيما بتدابير لبناء الثقة، حسب الاقتضاء، وبخاصة في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٤ - إن عملية رويامو، التي بادرت بها فرنسا على هامش مؤتمر السلام في البوسنة والهرسك المعقود في باريس في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، تشكل عنصرا هاما في استتباب الاستقرار وإقامة علاقات حسن الجوار الدائمة في جنوب شرق أوروبا. ونهج رويامو يستوحي فكرته من ميثاق الاستقرار في أوروبا، المعتمد في باريس في آذار/ مارس ١٩٩٥. وهذا النهج يرمي إلى الاندماج في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي الجهة المودع لديها ميثاق الاستقرار، وأخذ شكل اجتماع مائدة إقليمية لدعم الاستقرار وحسن الجوار والتعاون في جنوب شرق أوروبا، تمثل فيه جميع دول المنطقة على قدم المساواة.

٥ - ويتمثل العنصر المركزي لهذه العملية في ضرورة بذل جهود مشتركة متواصلة. وتتضمن المجالات الواجب استكشافها تحسين الحوار ودعم الثقة أو استعادتهما تدريجيا، ومنع التوترات والأزمات، وكذا تحقيق المصالحة والتعاون الإقليمي، وإعادة البناء الاقتصادي وحسن الجوار. وهذه عملية طويلة الأجل تكمل إجراء مراقبة التسليح والأمن الوارد في خطة السلام في البوسنة والهرسك.

٦ - وفي هذا الصدد، تعرب فرنسا عن ابتهاجها باستئناف دورة المؤتمرات الوزارية البلقانية في عام ١٩٩٦. وهذه الهيئة، التي اجتمعت في حزيران/ يونيو من هذه السنة في ثيسالونيكي، تساهم بالفعل في تحقيق استجابة الدول المعنية مباشرة للإشارة التي أطلقتها مبادرة رويامو.

إيطاليا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١ تموز/يوليه ١٩٩٧]

١ - لم تأل إيطاليا جهدا منذ بداية الصراع في يوغوسلافيا السابقة لتشجيع التوصل إلى حل سلمي دائم لغائدة منطقة البلقان بأسرها، في إطار مبادرات السلام التي قام بها الاتحاد الأوروبي. وكانت إيطاليا من المساهمين الرئيسيين في الجهود المبذولة من أجل تخفيف المعاناة الشديدة عن السكان المدنيين، بوصفها دولة مانحة ثنائية، وفي إطار الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي في مجال تقديم المساعدة.

٢ - وقد أتاح اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك الموقع في باريس في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ واتفاق إردوت المتعلق بسلوفينيا الشرقية فرصة حقيقية أمام تحقيق الاستقرار والإنعاش لمنطقة البلقان بأسرها. وقد بدأت تظهر فعلا بوادر تدل على العودة إلى الحياة الطبيعية، من قبيل تنظيم الانتخابات قبل شهور قلائل فقط في البلدان التي خربتها الحرب. كذلك، اتخذت خطوات بهدف تطبيع العلاقات بين هذه البلدان.

٣ - كما توفر اتفاقيات السلام آليات لمراقبة التسلح وخفض مستواه. ومثل هذه التدابير أساسية لتحقيق الاستقرار في البلقان، حيث ازداد مستوى التسلح زيادة هائلة في السنوات الأخيرة. وبينما أحرز تقدم مشهود نحو تنفيذ اتفاقيتي الاستقرار المتوصل إليها برعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لا زالت هناك أشواط كثيرة ينبغي قطعها في هذا المجال.

٤ - إن مستقبل أوروبا مرتبط ارتباطا وثيقا بالتطورات الحاصلة في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية ومنطقة البلقان. والاستقرار السياسي والاقتصادي في هذه المنطقة أساسي لتحقيق الاستقرار والازدهار في القارة كلها. وهذه هي المنطقة التي يكون فيها الرهان أخطر ما يمكن في محاولة صنع أمن أوروبي جديد.

٥ - وفي هذا السياق، فضلت إيطاليا اتباع نهج متكامل، يتجلى في إقامة علاقات ثنائية إيجابية، وفي أشكال من التعاون الإقليمي. وقد أصبحت مبادرة أوروبا الوسطى، مثلا، إطارا فعالا للتعاون الإقليمي في أوروبا الآن في مجال يمتد فيه العمل المشترك من بحر الإدرياتيك إلى البحر الأسود وإلى بحر البلطيق.

٦ - وفي سياق تعاون أوسع في المنطقة الأوروبية، يتطلب الواقع السياسي والاقتصادي في منطقة البلقان تضامن المجتمع الدولي وتحمله لمسؤوليته، لأن منطقة البلقان جزء لا يتجزء من أوروبا الجديدة الناشئة بعد فترة القطبية الثنائية.

٧ - وفي هذا المنظور، تتحمل إيطاليا قسطها من المسؤولية. فلقد التزمت التزاما قويا ودائما بقضية البوسنة وبتعزيز انتقال جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى الديمقراطية. كما أخذت إيطاليا بزمام المبادرة لإرسال قوة الحماية المتعددة الجنسيات إلى ألبانيا، من أجل مساعدة هذا البلد خلال هذه المرحلة الحرجة، وبادرت بتنسيق الجهود الدولية من أجل تأهيل هذا البلد اقتصاديا واجتماعيا، مما سيسفر عنه قريبا عقد مؤتمر للمآحين. والحالة في ألبانيا، شأنها شأن الصراع في البوسنة من قبلها، تبين الحاجة إلى المشاركة التامة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي واتحاد أوروبا الغربية في الإدارة العالمية لأزمات البلقان. ويجب وضع الأسس لعملية أمن وتكامل طويلة الأجل تمنع الأزمات المحلية وتضمن للمنطقة استقرارا طويل الأجل. ولذلك، يجب على أوروبا أن تشارك مشاركة فعالة في منطقة البلقان، للحيلولة دون بقائها مصدرا لعدم الاستقرار بينما هي على مشارف القرن الواحد والعشرين.

٨ - وعملا على تحقيق هذه الأهداف، يجب ألا نهمل احترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، وهو الإهمال الذي يظل، مصدرا للصراعات المحتمل نشوبها، وختاما، فإن المجتمع الدولي مستعد وراغب في مساعدة بلدان المنطقة، وبخاصة البلدان التي خربتها الحرب أكثر من غيرها، شريطة أن تبدي سلطات هذه البلدان رغبتها في الخضوع التام للالتزامات التي أخذتها على عاتقها، طوعا، في اتفاقات السلام.

جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٥ آب/ أغسطس ١٩٩٧]

١-١ أثرت التجربة المميزة لقيام جمهورية مقدونيا تأثيرا شديدا في طابع الالتزامات والمبادئ الأساسية لسياستها الخارجية، التي تتمثل في الانفتاح والاستعداد للتعاون وتطوير علاقات حسن الجوار مع جميع البلدان المجاورة على أساس الاحترام المتبادل والحقوق المتساوية للأمم جميعها؛ واحترام حرمة الحدود الدولية القائمة للدول وسلامة أراضيها؛ والحوار السياسي كوسيلة لحل المشاكل؛ واحترام الحقوق الإنسانية للأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية وفقا للقانون الدولي؛ والإندماج في المؤسسات الأوروبية والمراعاة الدائمة للمعايير الأوروبية القائمة في مجال العلاقات بين بلدان المنطقة، حسبما حددتها الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي وميثاق باريس لأوروبا جديدة، مع العزم الأكيد والقيام بالأنشطة الرامية إلى جعل دول منطقة البلقان لا جزءا جغرافيا فحسب، بل جزءا أساسيا لا يتجزأ من أوروبا.

٢-١ وفي هذا الصدد، ترى جمهورية مقدونيا في علاقات حسن الجوار بين بلدان البلقان شرطا مسبقا أساسيا لمنع نشوب أزمات وحروب جديدة بينما ينبغي ألا تكون أوربة بلدان منطقة البلقان وضمن التنمية المستدامة لفائدة بلدان منطقة البلقان فحسب بل لفائدة سائر البلدان الأوروبية وكامل المجتمع الدولي كذلك. وقد بادرت جمهورية مقدونيا، كمساهمة ملموسة من جانبها لهذا الغرض، باعتماد القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين (القرار ٨٤/٤٨ باء)، ودورتها الخمسين (القرار ٨٠/٥٠

باء)، ودورتها الحادية والخمسين (القرار ٥٥/٥١)، التي تبناها عدد كبير من البلدان، بما في ذلك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

٣-١ ويوجز القراران ٨٤/٤٨ بء و ٨٠/٥٠ بء بشأن تنمية علاقات حسن الجوار فيما بين دول البلقان، بوصفهما نصين شديدي الأهمية لتحقيق هدف إقامة منطقة سلم وتعاون مستقرة في البلقان بحلول عام ٢٠٠٠، الأنشطة الانفرادية والمشاركة التي ينبغي لدول البلقان أن تضطلع بها في مجال الأمن، لا سيما بتطوير تدابير بناء الثقة.

٤-١ وفي الوقت ذاته، ونظرا لشدة الترابط بين الأمن الإقليمي وتنمية التعاون الاقتصادي الإقليمي والتحول الديمقراطي للمنطقة، دعيت دول منطقة البلقان في القرارين السابقين إلى القيام، على وجه الخصوص، بتعزيز التعاون فيما بينهما في مجال التجارة، وكذلك في مجالات النقل والاتصالات السلوكية واللاسلكية وحماية البيئة. ودعيت أيضا إلى العمل على تطوير العمليات الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والتعاون الثقافي، فضلا عن تعزيز التعاون فيما بينها في مجالات أخرى من مجالات علاقاتهما المتبادلة. وستتحقق هذه الأهداف إلى درجة كبيرة بمساهمة المنظمات الدولية، وبخاصة منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات المالية الدولية، فضلا عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي، التي ستشكل في المرحلة القادمة شروطا لا بد منها لنجاح تحول المنطقة إلى الديمقراطية. وثمة مساهمة فريدة أيضا يتوقع أن تسهم بها دول منطقة البلقان، باستعادة الحوار فيما بين الدول البلقانية نفسها، مما يظهر أنها عملية طموحة ومشجعة، إذا أخذت التزامات هذه الدول وجهودها في الاعتبار.

٥-١ إن المبادرات الرامية إلى تطوير علاقات حسن الجوار في منطقة جنوب شرق أوروبا الأعم، التي من قبيل مبادرة رويامو ومبادرة جنوب شرق أوروبا التعاونية، التي استهلكت في الفترة اللاحقة لإبرام اتفاقية دايتون، تكتسي أهمية كبيرة وتعد متممة للقرارين ٨٤/٤٨ بء و ٨٠/٥٠ بء. وينبغي رؤية هذه المبادرات كجزء من المجهود الدولي الرامي إلى تحويل بلدان البلقان إلى منطقة سلم واستقرار وتعاون بحلول عام ٢٠٠٠.

٦-١ إن جمهورية مقدونيا، إذ تدرك أهمية العنصر الإقليمي لمراقبة التسليح ونزع السلاح، فضلا عن تدابير بناء الثقة والأمن، تحث على الشروع في مفاوضات ينبغي أن ينتج عنها اتفاق إقليمي بشأن هذه القضايا. وينبغي لمثل هذا الاتفاق أن يستند إلى روح ومبادئ اتفاق القوات المسلحة التقليدية في أوروبا والاتفاق اللاحق عليه بشأن الموضوع نفسه، وكذلك إلى وثائق فيينا الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٤. وتود جمهورية مقدونيا أن تستضيف مثل هذه المفاوضات وأن تكون دولة مودعة لهذه الاتفاقية.

٧-١ وإن جمهورية مقدونيا، إذ تأخذ في الاعتبار التزامها بالإندماج التام في الهياكل الأوروبية وبيئتها الموضوعية في أوروبا، ورغبة منها في المساهمة في تعزيز السلم في منطقة البلقان والتعاون فيما بين دول

المنطقة، واطعة في اعتبارها الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة حاليا فيها تلتزم بالتعاون إلى أقصى مدى يمكن مع جيرانها، ومع الدول الأخرى كذلك، في جميع المجالات. وبناء على ذلك، فإنها تساند جميع المبادرات الرامية إلى تعزيز السلم والأمن والتعاون داخل المنطقة وخارجها، التي من قبيل مبادرة رويامو ومبادرة جنوب شرق أوروبا التعاونية، وعملية البلدان البلقانية التي أنشأها إعلان صوفيا الصادر عام ١٩٩٦، فضلا عن مبادرة أوروبا الوسطى، والتعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود. وتقدم جمهورية مقدونيا مساهمة إيجابية باشتراكها في جميع هذه المبادرات.

١-٢ وقد اقترحت حكومة جمهورية مقدونيا على الأمين العام، ضمن المعلومات السابقة التي قدمتها (A/50/412، الفقرات من ٥٧ إلى ٧٥) وفقا لقرار الجمعية العامة ٨٤/٤٨ باء، أن يتخذ مبادرة لإنشاء "خطة لأوربة البلقان". وكان من المتوقع أن يعد الأمين العام تقريرا خاصا عن المنطقة، يكون أساسا لبرنامج قد ينتج عن تنفيذه إنشاء "نموذج لعلاقات حسن جوار أوروبية عصرية فيما بين دول البلقان". وقبل أن تنظر فيه الجمعية العامة وتعتمده أو تحيط به علما، يمكن أن يناقش في منتدى خاص، ينظمه الأمين العام أو دولة من الدول البلقانية مهتمة باستضافة لقاء كهذا، وحضور الخبراء المعروفين في هذا المجال يعد أمرا مستحبا. وقد أبدت جمهورية مقدونيا للأمين العام رغبتها في استضافة مثل هذا المنتدى في ١٩٩٧.

٢-٢ وفي الفترة اللاحقة لاعتماد الجمعية العامة للقرار ٨٠/٥٠ باء، تفاوضت جمهورية مقدونيا على اتفاقيتين هامتين بشأن علاقات حسن الجوار والصداقة والتعاون مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية اليونان، ووقعتهما. وقد قللت الاتفاقيتان من مخاطر اندلاع الحرب في جنوب البلقان، وكان لهما أثر إيجابي في الحالة العامة بالمنطقة.

١-٣ وفي خضم هذه الحالة المتقلبة في المنطقة، أدت القوات التابعة لقوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي، المنتشرة على طول الحدود الشمالية والغربية، دورا إيجابيا هاما جدا. ولم تنبثق أهمية وجود هذه القوات بالمنطقة من قوتها العسكرية بالدرجة الأولى، بل من كونها رمزا للاهتمام الشديد الذي توليه الأمم المتحدة في إطار عزمها على منع اندلاع الحرب. وقد شكلت مساهمتها الملموسة في تحقيق أحد أحكام ميثاق الأمم المتحدة الأساسية، المتمثل في تعزيز وصون السلم والأمن الدوليين، بداية الطريق، ووفرت حافزا قويا لمواصلة تطوير الدبلوماسية الوقائية. وقد اتضحت الأهمية الإقليمية لتلك البعثة الموفقة من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام خلال الأزمة القائمة في جمهورية ألبانيا، التي لا زالت تثير الانشغال. وقد أقر المجتمع الدولي بنجاح هذه البعثة الوقائية التابعة للأمم المتحدة.

٢-٣ وفي الفترة اللاحقة لاعتماد القرار ٨٠/٥٠ باء، أحرزت بعض النتائج وفقا للمطالب الواردة في هذا القرار. فبمساعدة المجتمع الدولي، أي بمساعدة عناصره الأكثر مسؤولية، أسفر توقف الصراع والحرب عن توقيع اتفاق دايتون. وهذا الاتفاق، رغم تأخر التوصل إليه، قد جعل المتحاربين يقبلون معايير السلوك المتحضر. وفي الوقت ذاته، مكّن الاتفاق من وضع حد للصراعات المسلحة ومنح الأطراف المعنية فرصة لتسلك مسلكا يتفق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وأهدافهما. وقد أقام هذا الاتفاق علاقات

بين الأطراف بوصفها أطرافاً متساوية، واستعداد القيم والالتزامات السياسية الدولية في المنطقة كلها. والالتزامات المقررة بموجب الاتفاق التزامات ثابتة تجب مراعاتها. ومستقبلاً، ستتوقف إلى حد بعيد مشروعية الأطراف المشاركة على تنفيذ هذا الاتفاق. وبطء تنفيذ أحكام الاتفاق، حتى الآن، يبرر الشواغل القائمة.

٣-٣ - وفيما يتعلق بالحالة الراهنة في منطقة البلقان، تدعو الجهود التي تبذلها عدة دول من جنوب شرق أوروبا، والمستهلة بفضل إعلان صوفيا الصادر عام ١٩٩٦، إلى الأمل في تحسن الحالة. وفي الاجتماع القريب العهد الذي عقد في نيسالونيك في ٩ و ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، التزم وزراء الخارجية التزاماً قوياً بتعزيز الاستقرار وعلاقات حسن الجوار في المنطقة. وأعادوا تأكيدهم لجميع مبادئ وثيقة هلسنكي الختامية. كما أكدوا التزامهم بمواصلة إنشاء مجتمع مدني مبني على أسس ديمقراطية، كجزء مكون للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الشاملة في بلدانهم. وأسمى هدف، في اعتقادهم المشترك، يتجسد في البعد الإنساني لهذه المبادرة المشتركة، التي ينبغي لها، بوصفها عملية مستمرة، أن توفر، بفضل التعاون المشترك، التنمية والرخاء الاقتصاديين السريعين لشعوب المنطقة. ومن شأن تحرير التجارة ومشاريع الهياكل الأساسية المشتركة أن تسمح مستقبلاً بتحقيق الترابط والاعتماد المتبادل في مجال الإنتاج وأن تؤدي بذلك إلى التقريب بين الشعوب وبين مصالحها الأساسية. وسيزيد ذلك، في حينه، من التشارك في الإنتاج والعلاقات التجارية، وسيقرب بين الأمم التي كانت لها اتجاهات ومواقف سياسية متباينة ظهرت في علاقاتها المتبادلة. ووفقاً لإعلان نيسالونيك، يعد، هذا سبيلاً وحيداً لاستيفاء شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهو ما يحقق الصالح المطلق لدول المنطقة.

٤-٣ وتجدر الإشارة إلى أن الجو الذي عقد فيه مؤتمر نيسالونيك كان ألطف مما وجد لمدة طويلة في السابق. وكان ذلك نتيجة للأعمال التحضيرية التي جرت في حينها ولائمة تنظيم حكومة اليونان للمؤتمر. وقد سعى وفد جمهورية مقدونيا جاهداً، ليساهم بكل ما في وسعه لإنجاح أعمال المؤتمر. ومن المهم جداً أن دول البلقان قد أصبحت، بفضل تلك المبادرة، دولا فاعلة ذات نفوذ ومصداقية في مجال تطوير العلاقات المتبادلة وتعزيز التعاون في منطقة البلقان. وفي الوقت ذاته، تجدر الإشارة إلى أن المؤتمر يرى أن مبادرة رويامو ومبادرة جنوب شرق أوروبا التعاونية تكمل كل منهما الأخرى وتدعمان التعاون والتنسيق الوثيقين مع مبادرة أوروبا الوسطى والتعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود.

٥-٣ وثمة أمل في أن ينفذ جميع المشتركين في المؤتمر ما أعلنوه، تنفيذاً صادقاً. وستكفل بالنجاح مبادرات نيسالونيك إذا نُفذت لتحقيق الصالح المشترك لجميع أمم البلقان وبما يكفل الاحترام المتبادل وإذا تجنب المرء الشواغل المحلية ومصالح بلدان غير بلدان البلقان.

٦-٣ إن حكومة جمهورية مقدونيا تعارض إقامة أية رابطة إقليمية مقيدة فيما بين دول البلقان وترمي إلى تطوير التكامل الاقتصادي والسياسي لبلدان البلقان خارج نطاق الاتحاد الأوروبي. وهي ترى أن جهودها كهذه من شأنها أن تعزل بلدان البلقان عن عمليات التكامل الأوروبية، مما قد يكون له أثر سلبي في المجتمعات والشعوب البلقانية في المنطقة.

٧-٣ وإذا دعمت الدول المتقدمة التي لا تنتمي إلى البلقان مبادرة ثيسالونيكي، فقد تقرب هذه المبادرة المنطقة أكثر إلى الحالة المنشودة بحلول عام ٢٠٠٠، وهو الهدف الذي ينشده القراران ٨٤/٤٨ باء و ٨٠/٥٠ باء، وهو أن تصبح منطقة البلقان منطقة سلم وأمن وحسن جوار وتعاون.

٨-٣ وتتوقع جمهورية مقدونيا من الجمعية العامة أن تدعو جميع دول المنطقة إلى المساهمة بجهودها الخاصة في تحقيق الهدف المذكور سابقا. وفي هذه الحالة، فإن مساهماتها الفردية الرئيسية ستتمثل في التركيز بالدرجة الأولى على علاقاتها المتبادلة مع المشاركة في مختلف المبادرات الرامية إلى تعزيز وتطوير حلول للقضايا المعبرة عن مصالحها المشتركة. وفي الوقت ذاته، نولي أهمية كبيرة لدعوة البلدان المانحة الرئيسية إلى تقديم المساعدة إلى بلدان المنطقة، وبذلك تساهم تلك البلدان في إقرار الاستقرار لكل بلد على حدة، وكذلك للمنطقة كلها.

٩-٣ واتباع نهج جدي إزاء قضية تطوير الأمم المتحدة لعلاقات حسن الجوار، مع مراعاة الخصائص الجزئية المميزة للمنطقة، قد يؤدي إلى بناء نموذج ينبغي عرضه كأساس يصلح لمواولة الدرس والتطبيق بعد ذلك في أنحاء أخرى من العالم أيضا.

١-٤ والحالة الاقتصادية والسياسية الراهنة في بلدان منطقة البلقان تشهد غالبا تحول المجتمعات نحو الاقتصاد السوقي ونحو نظم مبنية على الديمقراطية التداولية. وذلك سيتطلب تضحيات أكبر، ولكن ينبغي النظر إلى ذلك بوصفه عملية تنبني فيها المجتمعات على أسس سليمة، ويرجى أن تنجح بلدان البلقان في الخروج من الحلقة المفرغة الحالية، بمواصلة تلك الجهود، وبالتعاون المتبادل على وجه الخصوص. وينبغي دعم هذه السياسة الجديدة من قبل القوى والعناصر السياسية والاقتصادية ذات النفوذ.

٢-٤ وسيكون الانتقال في بلدان منطقة البلقان عملية صعبة ينبغي للأمم البلقان أن تنجزها ذاتيا. وستواجه التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدانها عددا من العراقيل، يتمثل أكبرها في إقامة منظومة قيم جديدة. ومن المهم مواصلة الجهود من أجل منع نشوب صراعات جديدة في منطقة البلقان وفض الصراعات الحالية والمساعدة في عملية الانتقال والدخول في مرحلة من التنمية، والمفرطة، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون.

٣-٤ إن قبول الأهداف والقيم السابقة الذكر ومراعاتها ضروريان لمواصلة تطوير أوربة البلقان. وينبغي لإندماج شعوب البلقان اندمجا كليا في الاتحاد الأوروبي أن يُعتبر ضرورة تاريخية يلزم دعمها وعدم تأخيرها. وستساعد مراعاة القواعد والمعايير الأوروبية على تحقيق المصالح والاحتياجات الأساسية للأمم منطقة البلقان جميعها، كما ستساعد على تقدمها في المستقبل.
